تطور مساهمة الجباية العادية في تعزيز إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

The development of the contribution of ordinary taxation to boosting public budget revenues in Algeria

عبد الحميد قادم*
جامعة أم البواقي-الجزائر-
kadem.abdelhammid@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 14 /03/ 2026 تاريخ القبول: 29 /05/ 2026 تاريخ النشر: 10 /06/2026

الملخص:

هدف هذا البحث إلى معرفة كيف تساهم الجباية في تمويل ايرادات ميزانية الدولة وتغطية نفقاتها، من خلال دراسة حالة الجزائر والنظام الجبائي الجزائري الذي يجزءالجباية إلى قسمين جباية عادية وجباية بترولية، بالتركيز على ايرادات الجباية العادية التي تعتبر مورد رئيسي في ميزانية الدولة ودروها في تغطية النفقات العامة وتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر في ظل الاصلاحات الجبائية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث: للجباية العادية في الجزائر دورًا مهمًا في تمويل ميزانية الدولة حيث يعد الاعتماد على مصادر الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة أكثر أمانًا من الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار النفط؛ كما أن النظام الجبائي يعمل على تحقيق الاستقرار المالي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف افرادها؛ اضافة إلى أنه من خلال الاصلاحات الجبائية يمكن التحكم في نسب إيرادات الجباية العادية بزيادتها من خلال اضافة مصادر جديدة فهي بذلك تشكل مصدر رئيسي للتمويل.

الكلمات المفتاحية: الجباية، الجباية العادية، الجباية البترولية، الإيرادات العامة، ميزانية الدولة، الاستقرار المالي.

تصنيف *JEL*: H20 ;H30

Abstract :

The aim of this research is to find out how taxation contributes to financing the state budget revenues and covering its expenditures, through a case study of Algeria and the Algerian tax system, which divides taxation into two parts: ordinary taxation and petroleum taxation, focusing on ordinary tax revenues, which are considered a major resource in the state budget and its role in covering state expenditures and achieving financial stability in Algeria within the framework of tax reforms.

One of the most important findings of this research is that ordinary taxation plays a significant role in financing the state budget in Algeria. Relying on ordinary tax sources to finance the state budget is more secure than relying on oil revenues, which are subject to fluctuations in oil prices. Furthermore, the tax system contributes to achieving financial stability for the state and ensuring social justice for all its citizens. In addition, tax reforms can control the proportion of ordinary tax revenues by increasing them through the addition of new sources.

Keywords: Taxation, Ordinary Taxation, Oil Taxation, Public Revenues, State Budget, Financial Stability.

JEL classification codes: H20 ;H30.

*المؤلف المرسل : عبد الحميد قادم، kadem.abdelhammid@univ-oeb.dz.

مقدمة:

تعتبر الجباية من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة، حيث تعمل على توفير جزء من المصادر المالية في جانب الإيرادات للمساهمة في تغطية مختلف نفقات الدولة وتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية. وفي الجزائر تنقسم الجباية إلى قسمين الجباية العادية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي المحلي والجباية البترولية المتعلقة بقطاع المحروقات (البترول والغاز).

حيث ساهمت الإيرادات الجبائية في الجزائر وعلى مدى سنوات كثيرة في تمويل ميزانية الدولة وتغطية جزء مهم من نفقاتها، وانطلاقًا من عدم الاستقرار الذي يميز إيرادات الجباية البترولية نظرًا لتغير الأسعار نتيجة لمختلف التغيرات والتقلبات الدولية ومن أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي واستدامته وجب الاهتمام أكثر بجانب الجباية العادية، وهذا موضوع بحثنا إذ تتسم إيرادات الجباية العادية بالاستقرار النسبي وامكانية رفعها وباستدامة عالية.

وهذا ما ركزت عليه الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة من خلال مختلف الاصلاحات الجبائية التي تسعى من خلالها لزيادة ايرادات الجباية العادية، فقد تم التركيز على تنويع مصادر هذه الإيرادات وتوسيع الوعاء الضريبي وتبسيط الاجراءات الضريبية وتوفير امتيازات على شكل اعفاءات وتخفيضات فيما تعلق بالضرائب غير المحصلة للسنوات السابقة من أجل تحفيز المكلفين على تسوية وضعيتهم اتجاه مصلحة الضرائب...

وفي اطار الاصلاحات الجبائية في الجزائر تسعى إدارة الضرائب إلى تحيين أدائها عبر التحول الرقمي من خلال رقمنة خدماتها والتركيز على التحصيل الالكتروني من أجل الاقتصاد في تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي، وعلى ضوء ماسبق نقوم بطرح السؤال التالي:

ما مدى مساهمة الجباية العادية في ايرادات الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة 2025/2020.

ومن أجل تفصيل هذا السؤال نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية

-ما هي الجباية العادية وما هو دورها في تمويل ميزانية الدولة الجزائرية.

-ما هو النظام الجبائي وما هو الدور الذي يقوم به.

-كيف تساهم الاصلاحات الجبائية في زيادة إيرادات الجباية العادية.

-كيف تتم موازنة الاعتماد بين الجباية العادية والبترولية لتحقيق الاستقرار المالي .

ومن أجل الاجابة عن الأسئلة السابقة نطرح الفرضيات التالية

-الجباية العادية تمثل مصدر رئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

-يعمل النظام الجبائي على تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

-تسمح الاصلاحات الجبائية بزيادة ايرادات الجباية العادية.

-الاعتماد على مصادر الجباية العادية أضمن من المصادر البترولية لتحقيق الاستقرار المالي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ابراز أهمية فعالية النظام الجبائي في الحفاظ على الاستقرار المالي للدولة وما ينجر عنه من امتيازات على مستوى باقي القطاعات الاقتصادي والاجتماعي والثقافي..، اضافة إلى توضيح صورة الجباية العادية التي تعتبر العنصر المميز للنظام الجبائي.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لشرح المفاهيم المتعلقة بالجباية العادية والنظام الجبائي، والمنهج التحليلي لتحليل دور الجباية العادية في دعم ايرادات الميزانية العامة للدولة، ودراسة تطور ايرادات الجباية المحلية ومقارنتها مع ارقام الجباية البترولية خلال فترة الدراسة.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة عناصر تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، وفي مايلي عناصر البحث:

- **الاطار النظري للنظام الجبائي والجباية العادية؛**
- **أنواع ضرائب الجباية العادية في النظام الجبائي الجزائري**
- **تطور دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة**
- **الاصلاحات الجبائية وعلاقتها بالجباية العادية**

I- الاطار النظري للنظام الجبائي والجباية العادية

ينقسم النظام الجبائي الجزائري إلى قسمين قسم يهتم بالجباية العادية وتحصيل الضرائب والرسوم المختلفة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي العادي، وقسم يهتم بالجباية البترولية وتحصيل الضرائب والرسوم المتعلقة بنشاط المحروقات.

1. النظام الجبائي

هناك من يعرف النظام الجبائي على أنه: "مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي تتفاعل مع بعضها لتؤدي إلى كيان ضريبي معين ذلك الكيان يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف صورته في المجتمع الرأسمالي عن المجتمع الاشتراكي كما تختلف صورته في مجتمع متقدم اقتصاديًا عن صورته في مجتمع مختلف. " (بصاشي و صفحة، 2020)

فالنظام الجبائي يعبر عن مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين، من خلال مجموعة من القواعد القانونية والفنية، فضلًا عن العناصر الإيديولوجية والمقومات الاقتصادية والإدارية التي تتفاعل مع بعض لتشكل بيئة هذا النظام. (الوالي و بنشلاط، 2022)

2. الجباية العادية

يشمل مفهوم الجباية العادية عدة عناصر منها: الاتاوة والرسم والضريبة والتي تستخدم كمورد أساسي لايرادات الدولة، الإتاوة هي مبلغ من المال يدفعه بعض ملاك العقارات للدولة إلزامًا نتيجة قيام الدولة بأعمال للصالح العام حققت لهم منفعة خاصة كإنشاء شارع...، والرسم هو اقتطاع مالي يدفع اجباريا للدولة من طرف بعض الأشخاص نتيجة استفادتهم من منفعة خاصة مثل رسوم البريد، وأما الضريبة فهي اقتطاع مالي يدفع للدولة من طرف المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل وذلك من أجل تغطية النفقات العمومية. (مجدوب ، 2024)

II- أنواع ضرائب الجباية العادية في النظام الجبائي الجزائري

نجد الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والرسوم على رقم الأعمال والضرائب غير المباشرة وحقوق التسجيل والطابع.

1. الضرائب المباشرة

هي الضرائب التي لا يمكن تحويل عبئها لطرف آخر بل يتحمله نفس الشخص الذي يقوم بدفعها لصالح الخزينة العامة، وهي تفرض على الدخل كونها مورد مالي متجدد وكبير الحصيلة، وهذا الدخل يجب أن تتوفر فيه ثلاث شروط هامة وهي: قابلية التقويم النقدي لهذا الدخل؛ أن يكون الدخل دوري ومنتظم، أن يكون الدخل من مصدر دائم وثابت، (مراس، 2012) ومن بين هذه الضرائب نجد.

1.1 الضريبة على الدخل الاجمالي

هي ضريبة تخص الأشخاص الطبيعيين وهي اقتطاع سنوي يفرض على الدخل الصافي الاجمالي المتأتي من: الأرباح الصناعية والتجارية، أرباح المهن، المداخيل الفلاحية، المداخيل العقارية، عائدات رؤوس الأموال، المرتبات والأجور، فوائض القيمة. وتحسب الضريبة على الدخل الإجمالي عن طريق الجدول التصاعدي بالشرائح الموضح في الجدول رقم (01). (المديرية العامة للضرائب، 2025)

جدول رقم (01): الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الاجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة
لايتجاوز 240.000 دج	%0
من 240.001 دج إلى 480.000 دج	%23
من 480.001 إلى 960.000 دج	%27
من 960.000 دج إلى 1.920.000 دج	%30
من 1.920.000 دج إلى 3.840.000 دج	%33
أكثر من 3.840.000 دج	%35

المصدر: (المديرية العامة للضرائب، 2025)

كما أن هناك أنواع أخرى من المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الاجمالي، يتم حساب ضريبتها عن طريق نسب معينة واقتطاعها من المصدر حيث يعتبر هذا الاقتطاع محرر للمداخيل من الضريبة أو قرضًا ضريبيًا، كما توجد مداخيل أخرى تخضع لهذه الضريبة نجدها معفاة بصفة دائمة أو مؤقتة، اضافة إلى وجود تخفيضات في قيمة الضريبة متعلقة ببعض المداخيل.

2.1 الضريبة على أرباح الشركات

هي ضريبة تخص الشركات وهي اقتطاع سنوي على مجموع الأرباح أو المداخيل المحققة من طرف شركات الأموال، المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (EPIC)، الشركات التعاونية، شركات الأشخاص وشركات المحاصة عند طلبهما الخضوع...، وتحسب الضريبة على أرباح الشركات عن طريق معدلات تلقائية كما يلي:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والسياحة ماعدا وكالات الأسفار؛
- 26% بالنسبة لباقي الأنشطة؛
- 10% للأرباح المعاد استثمارها.

كما أن هناك أنواع أخرى من المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات، يتم حساب ضريبتها عن طريق نسب أخرى يحددها المشرع، كما توجد مداخيل أخرى تخضع لهذه الضريبة نجدها معفاة بصفة دائمة أو مؤقتة، اضافة إلى وجود تخفيضات في قيمة الضريبة متعلقة ببعض المداخيل.

3.1 الضريبة الجزافية الوحيدة

هي ضريبة سنوية تطبق على رقم الأعمال أو على الإيرادات الخام المحققة خلال السنة المعنية من قبل أشخاص طبيعيين أو شركات مدنية مهنية، تعاونيات فنية وحرف، والتي تتوفر فيهم شروط معينة محددة من قبل المشرع، وتحسب الضريبة الجزافية عن طريق نسب كما يلي:

- 0,5% بالنسبة للأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي؛
- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع،
- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

كما توجد اعفاءات دائمة أو مؤقتة لبعض الإيرادات المتعلقة بهذه الضريبة، كما لا يمكن أن يقل مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة السنوي عن 30.000 دج بغض النظر عن رقم الأعمال، باستثناء الأنشطة الممارسة في اطار المقاول الذاتي حيث حدد الحد الأدنى السنوي للضريبة ب 10.000 دج.

2. الضرائب غير المباشرة

هي الضرائب التي يتم دفعها إلى خزينة الدولة من قبل أشخاص بعد نقل عبئها إلى غيرهم فيكونو كوسطاء بين من يتحملها والدولة، كما تعرف بأنها ضرائب تفرض على عمليات الاستهلاك للسلع أو الاستفادة من الخدمات. (مراس، 2012) وهذا النوع من الضرائب يضمن مشاركة الجميع في تمويل الخزينة ويحد من التهرب الضريبي نظرًا لأنها تدفع عند الاستهلاك وشراء السلع والخدمات، ومن بين هذه الضرائب نجد.

1.2 الضرائب على الاستهلاك

إن الضرائب على الاستهلاك تعد وسيلة فعالة لزيادة الإيرادات الضريبية مقارنة مع المصادر الأخرى، وهي ضرائب تفرض على الاستهلاك عادةً عند شراء سلع وخدمات وتدفع بشكل مباشر أو غير مباشر في صورة ضرائب مبيعات أو رسوم جمركية أو رسم على قيمة مضافة أو ضرائب دخل حيث تكون جميع المدخرات تقبل الخضوع للضريبة.(Tax foundation, 2025)

2.2 الرسم على القيمة المضافة

هو ضريبة تطبق على استخدام مداخيل الأشخاص، أي على الانفاق أو استهلاك السلع والخدمات، ويتم تحصيلها بشكل غير مباشر حيث يتم جمعه بشكل غير مباشر من طرف أعوان ووسطاء (تجار، مقدمي خدمات) الذين يضيفونه لسعر البيع للعملاء (المستهلكين) (وزارة المالية، 2025)، ويحدد الرسم على القيمة المضافة كما يلي:

- المعدل المخفض 9% على السلع والخدمات ذات أهمية خاصة على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي؛
- المعدل العادي 19% على العمليات والمواد والخدمات التي لا تخضع للمعدل المخفض؛

كما أن هناك اعفاءات تتعلق بالرسم على القيمة المضافة تستجيب لاعتبارات اقتصادية واجتماعية أو ثقافية، أو لاعتبارات تقنية ضريبية تهدف إلى تجنب تداخل الضرائب أو الرسوم.

III- تطور دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة

تلعب الضريبة دور كبير في تمويل ميزانية الدول، فهي تساهم في تغطية نسب هامة من نفقاتها وهذا ما يفسر أهمية الجباية والاصلاحات المتعلقة بها والتي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للوعاء الضريبي، وفي الجزائر ازداد الاهتمام بجانب الجباية العادية في السنوات الأخيرة وذلك من خلال العديد من الإصلاحات، ويوضح الجدول رقم (02) بعض نسب الجباية العادية ومساهمتها في تمويل الإيرادات العامة وتغطية النفقات العامة خلال الفترة 2020-2025.

جدول رقم (02): قيم ونسب الجباية العادية مقارنة بالإيرادات والنفقات العامة للفترة 2020-2025

السنة	الايرادات العامة (مليار دج)	ايرادات المحروقات (مليار دج)	الايرادات العامة خارج المحروقات (مليار دج)	النفقات العامة (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية العادية/الايرادات العامة (%)	الجباية العادية/النفقات العامة (%)	الجباية العادية/الايرادات خارج المحروقات (%)
2020	5640,9	1921,6	3719,3	6902,9	2625,2	**46,54**	**38,03**	**70,58**
2021	6598	2609	3989	7436	2762	**41,86**	**37,14**	**69,24**
2022	9524	5508	4016	9936	2988	**31,37**	**30,07**	**74,40**
2023	10718	5577	5141	12142,02	3496	**32,62**	**28,79**	**68,00**
2024	8302	3841	4461	13232,69	3375,7	**40,66**	**25,51**	**75,67**
***2025**	8523,1	3454	5069,1	16794,6	4156,9	**48,77**	**24,75**	**82,00**

المصدر: تقارير بنك الجزائر -التطور والاقتصاد النقدي للسنوات المعنية (بنك الجزائر ، 2020) (بنك الجزائر، 2021) (بنك الجزائر، 2022) (بنك الجزائر، 2023) (بنك الجزائر ، 2024) ***قيم تقديرية قانون المالية سنة 2025.** (المجلس الشعبي الوطني، 2025)

يبين الجدول رقم (02) أن قيم الجباية العادية في تزايد مستمر مع مرور السنوات ما عدا سنة 2024 شهدت قيمها انخفاظا مقارنة بسنة 2023. في حين شهدت الجباية البترولية تزايد في قيمها في أربع سنوات الأولى من 2020 إلى غاية 2023 لتتناقص خلال سنتي 2024 و2025. وبالمقارنة بين حصيلتي الجبايتين نجد أن قيم الحصيلة العادية أكبر من البترولية ما عدا سنتي 2022 و2023 أين تجاوزت قيم الجباية البترولية قيم الجباية العادية.

كما يبين الجدول رقم (02) أن مساهمة الجباية العادية في إيرادات الدولة عرفت تحسنًا خاصة في السنتين الأخيرتين، في حين تناقصت نسب تغطية الجباية العادية للنفقات العامة مع مرور السنوات رغم تزايد قيمها وذلك راجع للزيادة المعتبرة في قيم النفقات العامة خاصة في ثلاث سنوات الأخيرة حيث بلغت تقريبًا ضعف ماكانت عليه. ويوضح الشكل رقم (01) مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة في جانب الإيرادات باستثناء المتعلقة منها بالمحروقات.

الشكل رقم (01): مساهمة الجباية العادية في الإيرادات خارج المحروقات

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على الجدول رقم (02)

يبين الشكل رقم (01) أن الضرائب والرسوم المتعلقة بالجباية العادية لها دور كبير في تغطية جزء كبير من جانب مهم لإيرادات الدولة، حيث ساهمت الجباية العادية سنة 2025 بنسبة قدرها 82% من الإيرادات خارج المحروقات، وهذا ما يعكس توجه الدولة الجزائرية نحو احلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

وتتكون الجباية العادية في الجزائر من العديد من الضرائب، حيث تشكل الضرائب على المداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات حصة الأسد من حصيلة الجباية العادية بنسبة تتجاوز 83% من قيمتها وما تبقى من النسبة فهو للأنواع الأخرى من الضرائب، ويوضح الجدول رقم (03) قيم ونسب الضرائب المحصلة في الجباية العادية للسنوات 2020 و2021 و2022.

جدول رقم (03): هيكل ايرادات الجباية العادية لسنوات 2020 – 2021 - 2022

السنوات	2020	2021	2022
الضرائب على المداخيل والأرباح (مليار دج)	1183,4	1193,2	1217,6
النسبة (%)	**45,08**	**43,20**	**40,75**
الضرائب على السلع والخدمات (مليار دج)	1044,7	1155,2	1295,5
النسبة (%)	**39,80**	**41,82**	**43,36**
باقي الضرائب والرسوم (مليار دج)	397,1	413,6	474,9
النسبة (%)	**15,13**	**14,97**	**15,89**
المجموع (مليار دج)	2625,2	2762	2988

المصدر: تقارير بنك الجزائر-التطور والاقتصاد النقدي للسنوات المعنية

يتبين من الجدول رقم (03) أن المكون الأساسي للجباية العادية في الجزائر هو الضرائب على المداخيل والرسوم والضرائب على السلع والخدمات بنسب متقاربة تقريبًا 40% لكل منهما خلال السنوات الثلاثة المعنية. ويبين الشكل رقم (02) هيكل الجباية العادية خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (02): هيكل ضرائب الجباية العادية للفترة 2020-2022

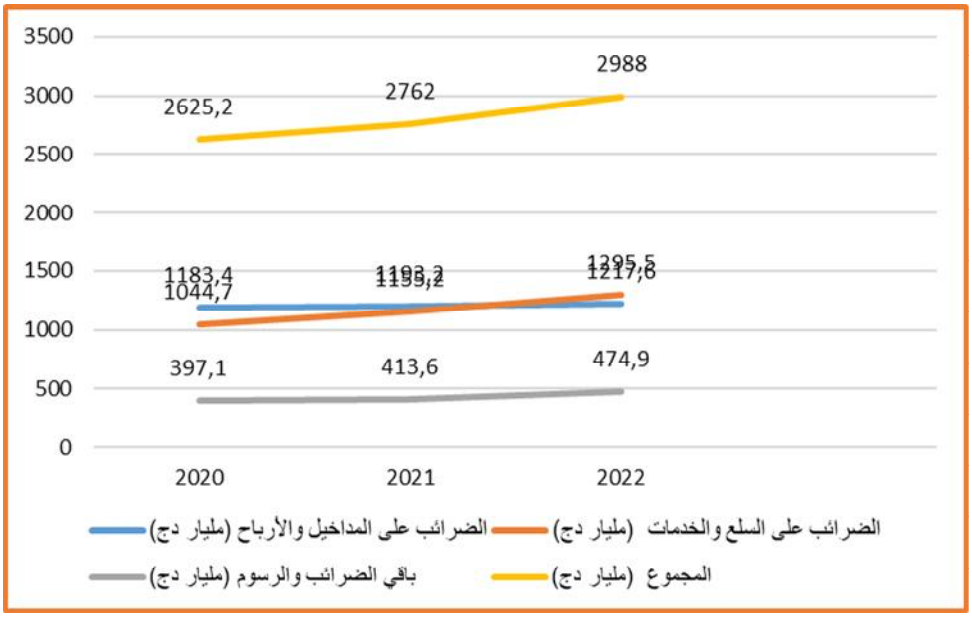

يتبين من الشكل رقم (02) أن مساهمة كل من الضرائب على المداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات كانت متقاربة وشكل هذا النوعين من الضرائب أكثر من 83% من مداخيل الجباية العادية خلال الفترة 2020-2022، كما هناك زيادة في حصيلة الضرائب عبر الزمن من 2020 إلى غاية 2022 وهذا ما يدل على دور الاصلاحات الجبائية في قوانين المالية للسنوات المتعاقبة من أجل زيادة الحصيلة الجبائية.

وقد تم استخدام مصطلح الضرائب على الاستهلاك كمصطلح شامل لأي ضريبة تفرض على انفاق الأموال في حين الضرائب على السلع والخدمات هي ضريبة استهلاك فهي جزء من الضرائب على الاستهلاك، ويوضح الجدول رقم (04) قيم ونسب الضرائب المحصلة في الجباية العادية للسنوات 2022 و2023 و2024 و2025.

جدول رقم (04): هيكل ايرادات الجباية العادية للسنوات 2022 - 2025

السنوات/عناصر الجباية العادية	2022	2023	2024	2025*
الضرائب على المداخيل (مليار دج)	1250	1562	1633	2020
النسبة (%)	**41,83**	**44,68**	**48,37**	**48,59**
الضرائب على الاستهلاك (مليار دج)	1255	1399	1225	1471,5
النسبة (%)	**42,00**	**40,02**	**36,29**	**35,40**
باقي الضرائب والرسوم (مليار دج)	483	535	518	665,4
النسبة (%)	**16,16**	**15,30**	**15,34**	**16,01**
المجموع	2988	3496	3376	4156,9

المصدر: تقارير بنك الجزائر -التطور والاقتصاد النقدي للسنوات المعنية، *قيم تقديرية قانون المالية سنة 2025.

يوضح الجدول رقم (04) أن الضرائب على المداخيل حصيلتها أكبر من الضرائب على الاستهلاك خلال السنوات الأربعة. خاصة في سنة 2025 أين بلغت نسبة الضرائب على المداخيل 48,59% من حصيلة الجباية العادية، ويوضح الشكل رقم (03) هيكل الجباية العادية خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (02): هيكل ضرائب الجباية العادية للفترة 2022-2025

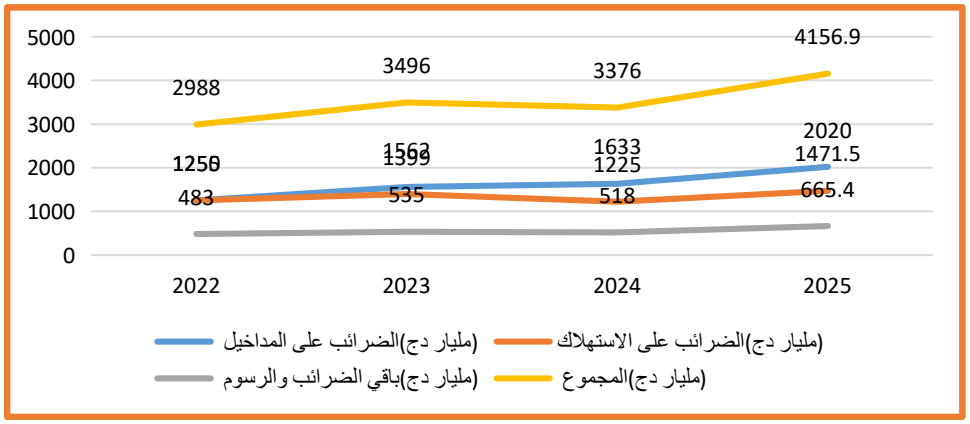

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على الجدول رقم (04)

يتبين من الشكل رقم (03) أن هناك نقص في حصيلة الجباية العادية لسنة 2024 مقارنة بسنة 2023 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى التراجع الاجمالي في الإيرادات خارج قطاع المحروقات، لكن زاد معدل مساهمة الجباية العادية في الإيرادات خارج المحروقات ليبلغ 75% من هذه الإيرادات بدل 68% في سنة 2023.

IV- الاصلاحات الجبائية وعلاقتها بالجباية العادية

مر النظام الجبائي الجزائري بالعديد من الاصلاحات عبر مختلف السنوات انطلاقًا من الاصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي من خلال الاصلاحات الضريبية الشاملة في سنة 1992 الى غاية يومنا هذا. لقد ساهم الاصلاح الجبائي في زيادة المردودية المالية لمختلف الإيرادات الجبائية لكنه مازال بعيدًا عن الطموحات المعلنة في اطار السياسة المنتهجة والتي محورها الاساسي احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، هذا وفي ظل عدم استقرار اسعار البترول أصبح من الضروري تقليل الاعتماد على مصادر الجباية البترولية، اضافة إلى تقليل الاعتماد على الضرائب غير المباشرة في هيكل النظام الضريبي والتي لا تدعم فعاليته نظرًا لعدم عدالتها، لذا ومن أجل زيادة فعالية النظام الجبائي بصفة عامة والجباية العادية خاصة يجب:

1- اثراء وتنويع مصادر الجباية العادية بالبحث عن مصادر جديدة لم يتم استغلالها وادراج مداخيل أخرى خاصة منها المتعلقة بالضرائب المباشرة؛

2- إعادة هيكلة الضرائب والرسوم لضمان عدالة التوزيع والمساهمة الفعالة في الخزينة العمومية، والتقليل من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة والاعتماد اكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار والانتاج المحلي ....؛

3- رقمنة النظام الجبائي وتوفير أنظمة معلوماتية متطورة وبرمجيات حديثة تسهل معالجة الملفات وتقلص الأعباء اليدوية والورقية، من أجل تحسين طرق التحصيل وتيسيرها للمكلفين بدفع الضريبة، وهذا ما يساهم في تقليل نفقات التحصيل؛

4- التركيز على الوعي الضريبي كأساس لتحويل نظرة المكلف إلى الضرائب من مجرد عبئ مالي إلى مساهمة في بناء وطنه وهذا ما يتطلب استراتيجيات شاملة لتغيير الذهنيات وتأسيس ثقافة مجتمعية مبنية على التشارك في المسؤولية من خلال: التعليم والتثقيف الضريبي، والتحديث الإداري وتقديم التسهيلات، ابراز ملامح الشفافية والمصداقية للنظام الضريبي...؛

5- توفير البيئة المناسبة لأعوان الضرائب وتحفيزهم ماديًا ومعنويًا من خلال: عصرنة هياكل الادارة الضريبية والاعتماد على نظام للمكافآت التحفيزية، الشفافية في الترقية وتحسين ظروف الحماية، التدريب والتطوير المستمر وتطوير المهارات الشخصية...

وفي دراسة تحليلية لبعض الأرقام والاحصائيات المتعلقة بالوضعية الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2021-2024 أشارت المديرية العامة للضرائب إلى بعض العناصر الواجب اصلاحها ومن بينها: (المجلس الشعبي الوطني، 2024)

- بلغت نسبة ايرادات الجباية العادية حتى نهاية ديسمبر 2023 حوالي 72% من إجمالي الإيرادات خارج المحروقات، وهذا ما يعكس توجيه الاصلاحات الجبائية نحو الموارد العادية ومحاولة التقليل من الاعتماد على الريع النفطي في تمويل الميزانية؛

- تحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة لم يتأثر بالاصلاحات المتعاقبة التي مست نظام الاخضاع الخاص بها (مجال التطبيق/عتبة الاخضاع)، وكانت مساهمتها ضعيفة جدًا خلال السنوات الأخيرة بنحو 1% من اجمالي ايرادات الجباية العادية (خارج جباية الأجور والرواتب) بالرغم من العدد الكبير للمكلفين بدفع هذه الضريبة والمقدر ب 80% مقارنة باجمالي المكلفين بالضريبة غير الأجراء، اضافة إلى ذلك فإن 20% فقط من هؤلاء يصرحون برقم أعمال سنوي يتجاوز 2مليون دج، وهذا ما يعبر عن مورد ضريبي عادي هام لا يتم استغلاله كما ينبغي من أجل دعم جانب الإيرادات في ميزانية الدولة؛ كما تم التأكيد على أن التدابير التي جاءت في قانون المالية 2025 تهدف إلى تعبئة موارد جبائية جديدة ضمن التوجهات الاستراتيجية الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وحفاظًا على القدرة الشرائية.

- الخاتمة

تلعب الجباية دورًا مهمًا في تمويل خزينة الدول، حيث تساهم الإيرادات الجبائية بمختلف أنواعها (مختلف الضرائب والرسوم) في تشكيل مصدر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في جانب إيرادات خزينة الدول وتختلف نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في الخزينة من دولة لأخرى، وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير للدول بالجباية، وفي الجزائر تنقسم الجباية إلى قسمين جباية عادية وجباية بترولية وتختلف نسب مساهمة كلا النوعين من سنة إلى أخرى، كما تلعب الجباية العادية من خلال الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة دورًا مهمًا في الحفاظ على الاستقرار المالي للجزائر، وقد جاءت الاصلاحات الجبائية للسنوات الأخيرة من أجل تعزير إيرادات الجباية العادية من خلال تنويع مصادرها وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالتحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي لها، وقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- تلعب الجباية العادية في الجزائر دورًا مهمًا في تمويل ميزانية الدولة.

- يعمل النظام الجبائي على تحقيق الاستقرار المالي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف افرادها كما يساهم بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي.

- يعد الاعتماد على مصادر الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة أكثر أمانًا من الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار النفط.

- من خلال الاصلاحات الجبائية يمكن التحكم في نسب إيرادات الجباية العادية بزيادتها من خلال اضافة مصادر جديدة فهي بذلك تشكل مصدر رئيسي للتمويل.

من خلال النتائج السابقة ومن أجل زيادة حصيلة الجباية العادية مقابل تقليص الاعتماد على الجباية البترولية نقترح ما يلي:

- التركيز على مصادر تمويل الجباية العادية ومحاربة كل أشكال التهرب الضريبي التي تمس بحصيلتها.

- تبسيط اجراءات التحصيل من خلال تعزيز الرقمنة وتشجيع الدفع الالكتروني.

- الاقتصاد في النفقة من أجل تحصيل الضرائب والرسوم خاصة ما تعلق منها بالسنوات الماضية من خلال توفير تسهيلات (الاعفاءات الجزئية، التخفيضات، الدفع عن طريق رزنامة...).

V- المراجع

Tax foundation, E. (2025, décembre 10). Tax foundation. Retrieved from https/taxfoundation.org: https/taxfoundation.org

المجلس الشعبي الوطني, ا. (2024, 20اكتوبر). www.apn.dz. Retrieved from www.apn.dz/lire-article: https://www.apn.dz/lire-article/6308#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D9%84%D8%BA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA

المجلس الشعبي الوطني, ا. (2025). مشروع قانون المالية لسنة 2025. الجزائر.

المديرية العامة للضرائب. (2025). D, النظام الجبائي الجزائري. الجزائر: وزارة المالية.

الوالي, ف., بنشلاط, م. (2022). دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة ايرادات الميزانيةالعامة خارج المحروقات في الجزائر. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.322-306 ,

بصاشي ,ه & .,صفحة ,ص .(2020) .واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار .مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.123-105 ,

بنك الجزائر ,ب .(2020) .التقرير السنوي 2020التطور والاقتصاد النقدي .الجزائر :بنك الجزائر ديسمبر.2021

بنك الجزائر ,ب .(2021) .التقرير السنوي 2021التطور والاقتصاد النقدي .الجزائر :بنك الجزائر ديسمبر .2022

بنك الجزائر ,ب .(2022) .التقرير السنوي 2022التطور والاقتصاد النقدي .الجزائر :بنك الجزائر سبتمبر .2023

بنك الجزائر ,ب .(2023) .التقرير السنوي 2023التطور والاقتصاد النقدي .الجزائر :بنك الجزائر جوان .2024

بنك الجزائر ,ب .(2024) .التقرير السنوي 2024التطور والاقتصاد النقدي .الجزائر :بنك الجزائر جوان .2025

مجدوب ,ع .(2024) .مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة .(2018-2000)مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي.31-19 ,

مراس ,م .(2012) .الأثر المباشر وغير المباشر للجباية البترولية والجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والمتوسط والطويل "دراسة قياسية ."مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.165-147 ,08 ,

وزارة المالية ,و .(2025) .دليل الرسم على القيمة المضافة .الجزائر :المديرية العامة للضرائب .